

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٤٢**

الاثنين، ١٥حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد إلكن	(تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد لوكوبا
	بوركينا فاسو	السيد تيندرييبيوغو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد لا يفان
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد إبنر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

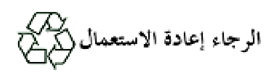
جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

09-36919 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير يوكيو تاكاسو، رئيس لجنة الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). أعطي الكلمة الآن للسفير تاكاسو.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): هذا هو التقرير العاشر الذي يقدم كل ٩٠ يوما إلى مجلس الأمن، عملا بأحكام الفقرة ١٨ (ح) من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ويغطي التقرير الفترة من ١١ آذار/مارس إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وهي فترة لم تعقد اللجنة اجتماعات خلالها ولكنها أنجزت عملها باستخدام إجراء الموافقة الصامتة.

في التقرير السابق، أبلغت المجلس بأن اللجنة بعثت رسائل إلى الدولتين العضوين المعنيتين تدعوهما فيها إلى أن تقدما خلال ١٠ أيام عمل أي معلومات إضافية بخصوص نقل المواد الذي ينطوي على انتهاك للفقرة ٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وتفرض تلك الفقرة حظرا على تصدير الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى جمهورية إيران الإسلامية. وتلقت اللجنة لاحقا ردا من إحدى الدولتين، التي رغم ذلك، لم تقدم أي معلومات بخصوص عمليات النقل تلك.

ولذلك، بعثت اللجنة رسالة ثانية إلى كل من الدولتين في ١ أيار/مايو ٢٠٠٩، تكرر فيها طلبها. وتلقت اللجنة أيضا في ٢٧ آذار/مارس و ٢٦ أيار/مايو، على التوالي، تفاصيل إضافية بشأن المواد من الدول التي لفتت انتباه اللجنة إلى الأمر بداية. وهذه المعلومات قيد نظر اللجنة حاليا.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة إخطارا من دولة عضو يتضمن إشارة إلى الفقرة ٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) ويتعلق بإيصال مواد للاستخدام في محطة الطاقة النووية في بوشهر، إيران. وتلقت اللجنة أيضا إخطارا عملا بالفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) في ما يتعلق بوقف تجميد أموال لسداد مبالغ مستحقة بموجب عقود أبرمت قبل إدراج الكيان. وردت اللجنة أيضا على الاستفسارات الخطية من الدول الأعضاء بخصوص جوانب معينة من نظام الجزاءات.

أخيرا، وفي ما يتعلق بتقديم التقارير من الدول عن تنفيذ جميع التدابير ذات الصلة الواردة في القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، فإن الأرقام المستكملة هي على النحو التالي: تم تقديم ٩١ تقريرا بموجب القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ٧٨ تقريرا بموجب القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ٦٦ تقريرا بموجب القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير تاكاسو على تقريره بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). أولا، أود أن أؤكد من جديد أن ما يسمى مجموعة ٣+٣ تسعى منذ فترة إلى عقد اجتماع مع إيران لمناقشة الطريق قدما بشأن برنامجها النووي، لكنها لم تتلق

ردا بعد. والولايات المتحدة ستكون مشاركا كاملا في تلك المناقشات، ونواصل حث إيران على قبول هذه الدعوة.

جلسة اليوم هي الأولى منذ أجرت إيران الانتخابات في ١٢ حزيران/يونيه. ونحن نشاطر المجتمع الدولي انشغاله بشأن الأحداث التي أعقبت الانتخابات. وفيما تسعى إيران إلى حسم النزاعات بخصوص نتائج الانتخابات، من الأهمية بمكان احترام حقوق المواطنين الإيرانيين للتعبير عن أنفسهم سلميا.

وجلسة اليوم هي أيضا أول جلسة نعقدها منذ أصدر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية آخر تقاريره عن حالة امتثال إيران لالتزاماتها بموجب اتفاقات الضمانات لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتزاماتها إزاء مجلس الأمن. وبينما يبدأ مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية اجتماعاته اليوم، ينبغي لنا أيضا التركيز على التقرير واستنتاجاته المفصلة فيما يتصل بعمل لجنتنا.

يتضمن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مرة أخرى، نتائج مثيرة للقلق تستحق اهتمام المجلس البالغ. أكد المدير العام على استمرار تحدي إيران لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك رفضها الإذعان لمطالبة المجلس بتعليق أنشطة إيران النووية الحساسة من حيث الانتشار. ويخلص التقرير إلى أن إيران مستمرة في إحراز تقدم كبير نحو امتلاك قدرة في مجال الأسلحة النووية، وفي زيادة أنشطتها للتخصيب وإنتاج أكثر من ٣٠٠ ١ كيلوجرام من اليورانيوم سداسي الفلورايد منخفض التخصيب، وهي مادة كافية لإنتاج سلاح نووي واحد، إذا ما واصلت إيران تخصيبها إلى الدرجة التي يمكن استخدامها في الأسلحة. ولم تقبل إيران أيضا التنفيذ الكامل للضمانات، بما في ذلك الوصول إلى مفاعل آراك، الأمر الذي يؤكد المدير العام أنه قد يضر بقدرة الوكالة على تنفيذ ضمانات فعالة في تلك المنشأة.

وفي نفس الوقت، تواصل إيران رفض الرد على الأسئلة العالقة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جهودها السابقة لتطوير رأس حربي نووي، أو حتى الاجتماع لمناقشة تلك المسائل. اسمحوا لي أن أقدم بعض الأمثلة. ترفض إيران تناول طلب الوكالة بتقديم تفسيرات موضوعية بشأن عمل إيران السابق لتطوير أسلحة نووية، ولم يحدث أي تقدم في هذه المسألة منذ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وتواصل إيران تجاهل استفسارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بخصوص الحصول على وثيقة معدن اليورانيوم، التي تتضمن تعليمات بشأن نشر معدن اليورانيوم المخصب في نصف الكرة الأرضية، الأمر الذي أشار تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، إلى أنه مرتبط بتطوير أسلحة نووية. وترفض إيران توضيح أنشطة المشتريات والبحوث والتطوير لمؤسسات وشركات ذات صلة عسكرية قد تكون ذات صلة نووية. وترفض إيران طلب الوكالة بتمكينها من الوصول إلى معلومات، ووثائق، وأفراد، وهو ما تعتبره ضروريا لدعم مزاعم إيران.

وطلب المدير العام مرة أخرى من إيران التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدون مزيد من التأخير. وفي ضوء استمرار عدم امتثال إيران لالتزاماتها تجاه مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، يجب أن نواصل دعم جهود لجنة الجزاءات المفروضة على إيران بقوة. وبصفة خاصة، ترحب الولايات المتحدة بالجهود المستمرة للجنة للحصول على معلومات إضافية من إيران وسوريا بشأن الانتهاك الأخير للقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) المتعلق بالسفينة إم/في مونشيغورسك. وما زلنا نشعر بالقلق لعدم الرد على استفسارات اللجنة. والولايات المتحدة تشكر جمهورية قبرص على رسالتها الأخيرة التي أبلغت فيها اللجنة بأنها استكملت تفتيش شحنة السفينة ووضعتها في مخزن آمن. ونقدر أيضا تزويد قبرص للجنة بتفاصيل إضافية عن الشحنة

طلبتها اللجنة. ونحيط علما بوجه خاص بالمعلومات التي تشير إلى أن جزءا من شحنة السفينة يخص هيئة ضمن صناعة الدفاع في إيران، وهي كيان محدد ضمن القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونحن ندعم جهود اللجنة البالغة الأهمية لدراسة هذه التفاصيل الإضافية واتخاذ الإجراء الملائم.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالدبلوماسية المباشرة مع إيران لحل قضايا تسبب الانشغال للمجتمع الدولي وستنخرط على أساس من الاحترام المتبادل. نحن نريد أن تكون إيران عضوا محترما في المجتمع الدولي، لكننا نسلم بأن ذلك الوضع لا ينطوي على حقوق فحسب ولكن على مسؤوليات أيضا. وبينما نعرض على إيران فرصة جديدة لاستعادة الثقة الدولية، لا يزال لهذه اللجنة دور ضروري تضطلع به. ونحث اللجنة على مضاعفة جهودها لكفالة التنفيذ الكامل والصارم للتدابير التي تفرضها القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨).

السيد بارهام (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أيضا أن أشكر السفير تاكاسو على تقريره. ونحن ممتنون لقيادته لكفالة التنفيذ الكامل للتدابير الهامة اللازمة لمواجهة تهديد الانتشار. ونقدر بشكل خاص جهود السفير تاكاسو واللجنة لمعالجة المسائل التي أثارها نقل مواد على السفينة إم/في مونشيغورسك، والأمر الذي انطوى على انتهاك للقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧).

ونحن نقدر تعاون إحدى الدول الأعضاء في تقديم المزيد من المعلومات عن الشحنة. لكن، وكما يلاحظ التقرير، فإن الرد الذي ورد من الدول المنتهكة لم يكن كافيا. ونلاحظ أن المسألة ما زالت قيد نظر اللجنة ونأمل أن تتمكن اللجنة من استخلاص بعض الدروس المفيدة بغية كفالة التنفيذ والامتثال الكاملين.

إن أحدث تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن إيران يوضح مرة أخرى جدية التهديد الذي تمثله أنشطة الانتشار التي تضطلع بها إيران. ولم تعلق إيران بعد أنشطتها المتصلة بتخصيب اليورانيوم أو أعمالها بشأن المشاريع التي تعمل بالماء الثقيل. وهذا يشكل تحديا واضحا لعدة قرارات لمجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، تستمر إيران في عدم التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقامت إيران الآن بتركيب أكثر من ٠٠٠ ٧ جهاز طرد مركزي، يعمل حوالي ٠٠٠ ٥ جهاز منها في تخصيب سادس فلوريد اليورانيوم. وأنتجت إيران الآن ٣٣٩ ١ كيلوغراما من اليورانيوم المنخفض التخصيب. ومنعت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الوصول إلى مفاعلها الذي يعمل بالماء الثقيل في أراك ولفترة عام تقريبا. ومن المحتمل استخدام أي مفاعل بهذا التصميم لإنتاج البلوتونيوم لأغراض صنع الأسلحة النووية. وقالت الوكالة الدولية إن هذا جعل من العسير عليها أن تقدم المزيد من التقارير عن تشييد المفاعل، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن.

كما أن التقرير يؤكد أن إيران هي الدولة الوحيدة ذات الأنشطة النووية الكبيرة التي لديها اتفاق للضمانات الشاملة ساري المفعول ولكنها لا تقوم بتنفيذ أحكام القانون المعدل ٣-١ بشأن التقديم العاجل للمعلومات المتعلقة بالتصميم. وعلاوة على ذلك، يورد التقرير أن الوكالة الدولية ما زالت لم تتلق معلومات التصميم الأولية المتعلقة بالمحطة النووية لتوليد الكهرباء في دارخوفين على النحو الذي طلبته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

ويبين التقرير أيضا أنه لم يحصل أي تغيير في عدم تعاون إيران في الرد على الاستفسارات عن الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي. وبدون هذا التعاون، لا يمكن أن نثق بنوايا إيران السلمية المعلنة.

ونحن لا نريد أن نحرم إيران من حقها في الطاقة النووية المدنية. ويتضمن العرض السخي الذي قدمته مجموعة ٣+٣ كل ما تحتاج إليه إيران لمتابعة أي برنامج نووي مدني وحديث للطاقة النووية، وهو ما تدعي إيران أنه هدفها. ومن الصعب أن ندرك كيفية سعي إجراءات إيران الحالية لبلوغ هذا الهدف. وببساطة، تؤدي مماطلة إيران المستمرة إلى تقويض الثقة بنواياها. وبدلا من ذلك، ما زالت إيران توسع برنامجها لتخصيب اليورانيوم بدون أي هدف مدني ظاهر. وعلى إيران أن تعلق أنشطتها المتصلة بتخصيب اليورانيوم، حسب طلب قرارات مجلس الأمن الخمسة وأن تعمل على طمأنة المجتمع الدولي على أن نواياها سلمية على سبيل الحصر.

إن الرسالة التي نوجهها إلى إيران واضحة وبسيطة. فقد حان الوقت الآن للبدء بالعمل الجدي. والمجتمع الدولي أوضح رغبته في إقامة شراكة ناضجة مع إيران. ونحن نأمل بأن نشهد استجابة حقيقية من الحكومة الإيرانية في الأسابيع والأشهر المقبلة، ولكن هذه الفرصة ليست شيكا على بياض. ولا بد أن نحرز تقدما حقيقيا وعاجلا. والأمر الأساسي الآن هو أن تتخذ إيران خيار المضي قدما بالعملية. وأوضحت مجموعة ٣+٣ أنها تريد أن تعمل مع إيران. ويحدونا الأمل في أن تقرر إيران على نحو عاجل القيام بذلك العمل والتحرك بسرعة للمضي قدما بعروض المشاركة التي قدمتها الولايات المتحدة والمجتمع الدولي على السواء. والأمر الأساسي هو أن نحرز تقدما على هذه الجبهة. ولن يظل العرض قائما إلى الأبد.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر السفير تاكاسو على إحاطته الإعلامية. ويأتي هذا البيان في وقت مناسب لتذكيرنا بواقع الملف النووي الإيراني. والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قدم لنا من فوره استعراضا عاما صارما لذلك الواقع في التقرير الذي قدمه لمجلس محافظي الوكالة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

وتواصل إيران تخصيب اليورانيوم وتركيب أجهزة جديدة للطرد المركزي بالرغم من عمليات الحظر التي يفرضها مجلس الأمن. ورفضت إيران طلبات الوكالة المتكررة لتوفير إمكانية الوصول إلى المفاعل قيد الإنشاء في أراك. وترفض إيران تنفيذ تدابير معينة نابعة من اتفاق الضمانات أو القانون ٣-١، وأشار المدير العام للوكالة إلى أن إيران هي البلد الوحيد الذي لديه أنشطة نووية كبيرة لا تطبق تلك التدابير. وما زالت إيران ترفض تطبيق البروتوكول الإضافي.

أخيرا، وفيما يتعلق بالتحقيق في الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج، وهو بالطبع نقطة رئيسية، فإن إيران لم تتعاون. وهي لم توفر إمكانية الحصول على المعلومات أو الوثائق أو الوصول إلى المواقع أو الأشخاص المعنيين. ولذلك، لا بد للوكالة أن تستخلص أنها ليست في موقف يمكنها من تقديم تأكيدات موثوقة فيما يتعلق بعدم وجود نشاط نووي غير معلن في إيران.

ونظرا لهذا السلوك، من واجبنا، نحن الدول الأعضاء، أن نطبق الجزاءات التي اعتمدت بعد انتهاكات إيران المتكررة لالتزاماتها تطبيقا كاملا. وأشار السفير تاكاسو إلى مسألة مونشيغورسك، السفينة التي تستأجرها خطوط النقل البحري التابعة لجمهورية إيران الإسلامية والمتورطة في الاتجار غير المشروع بالنيابة عن إيران وفي انتهاك قرارات مجلس الأمن. واتخذت جمهورية قبرص القرار السليم بتفتيش السفينة واحتجاز شحنتها. ولكن التحقيق لم يكتمل. وبالإضافة إلى الأسلحة المحظورة بموجب القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، يتعين علينا أن نحدد ما إذا كان لشحنة السفينة أي صلة بالأشخاص أو الكيانات المدرجة في القرارات التي تتناول برنامج إيران النووي. ويجب أن نصر على خطورة

هذا النوع من المواد المحظورة، التي تهدد أمننا الجماعي، وعلى ضرورة توخي غاية الحذر من جانبنا.

وفي الختام، وعلى غرار ما فعله المتكلم السابق، أود أن أشدد على أن فرنسا تؤيد اتخاذ نهج مزدوج نحو المسألة المتعلقة بإيران. واقترح المدراء السياسيون لمجموعة ٣+٣ ولفترة طويلة الآن أن تجتمع معهم إيران، بما في ذلك بوجود المدير السياسي الأمريكي، وإيران لم ترد على الاقتراح حتى الآن. ونأمل أن تعيد إيران تقييم سلوكها وأن توقف تعطيل أعمال الوكالة. كما يحدونا الأمل في أن تقبل إيران اليد الممدودة إليها مرة أخرى وأن تقوم بالعمل المطلوب منها لإعادة الثقة. وأمام إيران فرصة فريدة حقا للقيام بهذا العمل، وتأمل فرنسا أملا صادقا بأن تغتنم إيران هذه الفرصة على وجه السرعة.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للممثل الدائم لليابان، السفير تاكاسو، على الإحاطة الإعلامية ربع السنوية المنتظمة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وعلى العمل الذي اضطلع به في رئاسة تلك اللجنة. ونلاحظ أنه في الفترة المشمولة بالتقرير، عملت اللجنة على نحو يتفق تماما مع القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨).

ونرى أن اللجنة ستواصل الاسترشاد في أعمالها بروح هذه القرارات ونصها وبالهدف الأولي المتمثل في الرصد الفعال للبرنامج الإيراني بالوسائل الدبلوماسية والمفاوضات، وعلى أساس الاقتراحات التي قدمتها مجموعة الدول الست. وفي الوقت الحالي، يعمل الاتحاد الروسي، مع غيره من أعضاء مجموعة الدول الست، نحو كفالة استئناف الحوار مع إيران في أقرب وقت ممكن. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن تواصل جميع الدول الست التزامها ببلوغ الهدف الأولي، وهو مساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إثبات حقيقة عدم وجود أي جوانب عسكرية في برنامج إيران النووي.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أيضا أن يشكر السفير تاكاسو على التقرير التفصيلي الذي قدمه لنا عن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، ونحن ننتظر بشغف متابعة المسائل التي تمت الإشارة إليها.

ويشعر وفد بلدي بالقلق حيال النقاط التي أثيرت في أحدث تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الذي يشير إلى أن إيران تواصل عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن، وتخصيب اليورانيوم وبناء المنشآت المتصلة بالمفاعلات التي تعمل بالماء الثقيل.

وكما بيَّنا في السابق، فإن المكسيك تؤيد نزع السلاح النووي من خلال اتخاذ تدابير فعالة ومطردة وتضمن مصداقية النظام الدولي وفعاليته من حيث صلته بمنع الانتشار النووي. وهذا هو العمل الذي ما زلنا نعتزم القيام به بعزم. وتتباين المبادرات الإيجابية لنزع السلاح التي شهدناها مؤخرا من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية مع مواقف دول أخرى ما زالت تضطلع بأنشطة يبدو أنها تهدف إلى استخدام الطاقة النووية للأغراض غير السلمية. ونحن نشعر بالقلق حيال عمليات التأخير المحتملة في الطريق المفضي إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وعليه، فإن احتمال انتشار الأسلحة النووية سيظل قائما إلى أن يتم التخلص من هذه الأسلحة تماما. فلا يمكن نشر ما لا وجود له.

وفي هذا السياق، نؤكد مجددا أهمية مواصلة التعامل مع المسألة النووية الإيرانية من خلال الحوار، وكذلك أهمية أن تواصل إيران التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

لتوضيح المسائل ذات الصلة بخصوص برنامجها النووي بما يتماشى مع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن.

السيد لا يفان (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السفير تاكاسو، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، على إحاطته الإعلامية بشأن عمل اللجنة على مدار الأشهر الثلاثة المنقضية. كما نود أن نعرب عن امتناننا له على العمل الذي أنجزه منذ توليه منصب رئيس اللجنة.

إن المسألة النووية الإيرانية ذات صلة بفعالية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وذات تأثير مباشر على الحالة في الشرق الأوسط، وهي تؤثر على أمن الطاقة على الصعيد الدولي. ولذلك، فقد اجتذبت اهتماما واسعا في المجتمع الدولي.

وتدعم الصين على الدوام الحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار. ونحن نعارض انتشار الأسلحة النووية ولا نريد أن نرى موجة جديدة من الاضطراب في الشرق الأوسط. ونحن ندعو دائما إلى حل المسألة النووية الإيرانية من خلال الوسائل الدبلوماسية وبطريقة سلمية. وما فتئت الصين تعتقد أن حل تلك المسألة بالوسائل الدبلوماسية في صالح السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط. كما أنه يحقق المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي. وبالتالي، فإن الصين مستعدة لمواصلة الاضطلاع بدور بناء في هذا المضمار.

هناك اتصال وتعاون وثيقان بين المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والصين والولايات المتحدة والاتحاد الروسي بخصوص استئناف المفاوضات بشأن هذه القضية. وتواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضا التعاون مع إيران بشأن مختلف القضايا ذات الصلة ببرنامج إيران النووي. وثمة فرص نادرة بالفعل فيما يتعلق باستئناف المفاوضات بشأن المسألة.

وقد أحاطت الصين علما بأن البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، قدم أحدث تقاريره عن المسألة الإيرانية. ونقدر الجهود التي تبذلها الوكالة ومديرها العام. ونأمل أن تواصل إيران تعاونها مع الوكالة وأن تحل المسائل العالقة في وقت مبكر لكي تبدد شكوك المجتمع الدولي بشأن برنامجها النووي.

في الوقت ذاته، فإننا نأمل أيضا أن يغتنم المجتمع الدولي هذه الفرصة لتكثيف جهوده الدبلوماسية بشأن هذه المسألة وأن يواصل الحوار مع إيران ويعززه ليتسنى بدء المفاوضات مبكرا سعيا إلى إيجاد حل شامل وملائم للمسألة النووية الإيرانية في الأجل الطويل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.